في الهم الاقتصادي

عدد من رجال الاعمال والصناعيين:

سياسة اغراق السوق وراء تعثر نمو الصناعات المحلية

بغداد / كريم الحمداني

اجمع عدد من رجال الاعمال والصناعيين على ان هناك جملة أسباب تحول دون نمو مشاريع القطاع الخاص الصناعية والتجارية لعل في مقدمتها اتباع الحكومة سياسة إغراق السوق المحلية بالسلع والبضائع من دون خضوعها للرسوم الكمركية وقياسات السيطرة النوعية من خلال الاستيراد العشوائي.
الصناعي باسم جميل انطون اكد لـ(للحدث الاقتصادي) ان القطاع الصناعي الخاص قد عانى الامرين من العهد السابق وقد همش هذا القطاع بشكل متعمد وعليه من اجل النهوض بهذا القطاع لابد من توفر مستلزمات اساسية له لعل في المقدمة منها معالجة الوضع الأمني الذي يعتبر اساساً في النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلع نحو التقدم الصناعي والاستثمار وايقاف التدفق العشوائي للسلع والبضائع التي تنتج مثيلاتها من قبل القطاع الصناعي الوطني وضرورة اخضاع السلع الداخلة إلى البلد لفحوصات الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية والرقابة الصحية والاشعاعية من التلوث كما ينبغي العمل على تطوير المناطق الصناعية والعمل على تهيئة البنى التحتية فيها وبناء مجمعات صناعية متطورة وتوفير الطاقة الكهربائية إضافة إلى وضع قانون جديد لاتحاد الصناعات العراقي يتماشى مع اهداف وستراتيجية البلد واهدافه في سياسة انفتاح السوق والاقتصاد الحر والعمل على تأهيل المشاريع الصناعية المتفوقة والمتعثرة لتساهم في عملية الانتاج الصناعي والحد من البطالة وايقاف هجرة الكوادر الوسطى خارج العراق مع اشراك القطاع الخاص الصناعي وسائر القطاعات الاقتصادية ورجال الاعمال في عملية صياغة القوانين التي تخص العملية الاقتصادية وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني ومنها كل من اتحادي رجال الاعمال والصناعات وتنظيم الاستثمار الصناعي التي تتماشى والمرحلة الراهنة واهداف التطلعات إلى اقتصاد السوق.
أما رجل الاعمال حسن لفتة السيلاوي فقال إذا ارادت الدولة ان تنمي مشاريع القطاع الخاص وحمايتها فيجب ان تمنح قروضاً كبيرة ومتوسطة ولمدة خمس سنوات وبفوائد رمزية وحماية منتجات القطاع الخاص من الاستيراد العشوائي المدمر وضرورة ارسال وفود من الصناعيين ورجال الاعمال إلى المعارض الاجنبية واشراكهم في المؤتمرات الصناعية لزيادة الخبرات والاطلاع على التطور الصناعي والتجاري العالمي.
وأكد الصناعي رعد شاكر العلي ان هناك مقومات معلومة قانونية واقتصادية للنهوض بواقع الصناعة بمختلف قطاعاتها ابتداءً من دراسة الجدوى والتخطيط الصحيح ووجود المواد الأولية ومنها تقديم القروض للمشاريع الصناعية والتجارية بشكل فعال موضحاً ان الواقع يشير إلى انه لا جدوى لتفعيل كل هذه الصناعات في ظل ظروف أمنية غير مستتبة وبحدود سياسية مفتوحة للسلع غير المرسمة كمركياً وفساد إداري كبير مع غياب الإدارة الوطنية الكفوءة وما يصاحبها من مشاكل طالت كل القطاعات.
من جانبه أكد الصناعي الدكتور نجم عبد عذيب الطائي ضرورة صياغة قانون واضح يحمي المستثمر ودعم مؤسسة التنمية الصناعية وتسهيل عمليات التصدير أمام أصحاب المشاريع الصناعية والتجارية وايقاف عملية اغراق السوق المحلية بالسلع والبضائع الرديئة.

الآثار السلبية لتقسيط الحصة التموينية

حسام الساموك

لم تفلح مؤسسات وزارة التجارة في تجاوز الحالة المزرية لتقسيط مفردات الحصة التموينية بما جعلها عبئاً جديداً ينوء به المواطن حين لم يقو على تجاوز أزماته المتصاعدة مع غالبية المؤسسات الحكومية، وكأنها قد عقدت اتفاقية فيما بينها لإلحاق كل انماط الضرر بالقطاع الاكثر فقراً من الناس.
لقد لعبت حالة التقسيط هذه دوراً عجيباً في افراز حلقات طفيلية من المرابين والمضاربين الذين باعوا واشتروا بمعاناة المواطن من تأجيل تسلم مستحقاته من السكر والدهن والطحين، بل والتلاعب المقصود بنوعياتها نتيجة اختلال انتظام التجهيز وفقاً للذرائع غير المبررة التي تعلنها وزارة التجارة، والتي لا يمكن إلا ان تعطى صورة واضحة لانعدام الجدية والموقف غير المسؤول الذي تنتهجه مؤسسات وزارة التجارة بعد ان تم التلميح في أكثر من مناسبة إلى تثاقلها في تأدية دورها في تجهيز مفردات الحصة التموينية المقررة.
اللافت للنظر ان هذ التلكؤ . المتعمد احياناً . في انتظام التوزيع انعكس عملياً إلى مبرر لعمليات تلاعب خطرة في سلامة إجراءات توزيع الحصة، بما فيها التلاعب في الأوزان المقررة والعبث المقصود بنوعيات جملة من المفردات وخاصة الطحين، في وقت بدأ التقاعس حالة لا تثير الاستهجان في اداء الأجهزة الرقابية ضمن الوزارة أو خارجها.
لقد وصل الأمر عند بعض الوكلاء إلى ان بدأوا بالتنصل عن التزاماتهم في توفير متطلبات ايصال المفردات المتأخرة من الحصة، أو الادعاء بعدم تسلمهم لها، في محاولة للاستحواذ عليها، في حين لم تتردد احدى الوكيلات في منطقة الدورة ان أبلغت جمعاً من المواطنين الذين يتسلمون حصصهم منها بنفاد حصة الطحين واخذت تسلمهم مبالغ لقاء شرائها القسري وبالمبلغ الذي تقرره من دون ان تعر انتباها لمسؤوليتها في ايصال مستحقات المواطنين من مفردات الحصة. وكأنها بهذا النهج حاولت ان تطبق المشروع الفاشل بتوزيع مبالغ من الدولة للمواطنين على عينة اختارتهم بمعرفتها وفهم اهوائها ومصالحها.
ان ما وصلت إليه حالة توزيع مفردات الحصة من ارباكات تحمل وزارة التجارة مسؤولية الالتفات إلى مهمتها المهنية والوظيفية بغض النظر عن مدى صدقية كل الذرائع التي تحاول ان تبرر تنصلها الفاضح عن تلبية مهماتها. فضلاً عن ضرورات نهوض الأجهزة الرقابية التابعة لها وبالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني بمهماتها في متابعة سلامة الفعاليات الموكلة للوكلاء المنتشرين في الاحياء الشعبية المختلفة من حيث انتظام توفير مستلزمات الحصة ودقة كميات وأوزان مستحقات المواطنين في مرحلة هدرت فيها حقوق الكثيرين بفعل ممارسات مريضة من قبل بعض الوكلاء وقطاع من موظفي وأجهزة وزارة التجارة.

تداعيات اضراب القطاع النفطي في البصرة

البصرة . عبد الحسين الغراوي

شهدت محافظة البصرة اضراباً عن العمل نفذه منتسبو القطاع النفطي فيها يوم ١٧ تموز الماضي شل حركة العمل في المؤسسات والشركات التابعة لوزارة النفط، تم فيه رفع شعارات وطنية ومطلبية مختلفة، وقد التقت (المدى) بعدد من المختصين للتعرف على توجهات المضربين، حيث استطلعنا رأي الخبير الاقتصادي الدكتور عبد الجبار الحلفي الذي حدثنا بقوله:
إذا كان اضراب منتسبي قطاع النفط في البصرة من اجل الحصول على مطالب خاصة فلا أجد فيه أي مبرر، اما إذا كان الهدف هو الضغط على الحكومة لتخصيص مبالغ من عائدات النفط لمصلحة محافظة البصرة، كونها مدينة رئيسة تشكل عصب اقتصاد العراق لكنها لم تنل حصتها المناسبة من الاعمار فانها كما أرى حالة ايجابية ومهمة لتعزيز تلك التوجهات المشروعة.
اما السيد يحيى حمود المختص بالشؤون النفطية في مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة فقد أكد ان للقطاع النفطي أهمية فاعلة في الاقتصاد العراقي حيث يشكل ٩٥ بالمئة من صادرات العراق. وتعتمد قدرة الدولة المالية على إيرادات هذا القطاع خاصة في ظل العجز المالي فضلاً عن دوره في تمويل الخطط الانمائية وأضاف بقوله: بان اضراب منتسبي القطاع النفطي سيؤدي إلى خلل في إدارة هذا القطاع على الاقتصاد العراقي ككل، حيث يعول عليه كثيراً في تنشيط الاقتصاد العراقي وتحقيق رفاهية المواطن العراقي عموماً، وتسعى (الكوادر) العراقية بدعم من الأجهزة المعنية لرفع الطاقة الانتاجية للنفط العراقي لتصل المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب أي بحدود ثلاثة ملايين برميل يومياً، بما يلبي الكثير من تطلعاتنا الوطنية في تعزيز اقتصادنا الوطني وتحقيق الانفراج الذي نريده.

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٠	١٤٨٠
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨

الاعلانات

الشركة العامة للصناعات القطنية

اعلان

تعلن الشركة العامة للصناعات القطنية عن اعلان مزايدة علنية لبيع مخلفات الانتاج والعوادم وبذور القطن العائدة لمصنع الغزل والنسيج في الموصل الساعة العاشرة صباحاً من يوم ٢٨ / ٨ / ٢٠٠٥,
فعلى الراغبين بالمشاركة في المزايدة الحضور إلى المصنع اعلاه مستصحبين معهم صكاً مصدقاً بمبلغ التأمينات البالغ (٥٠٠٠٠٠ دينار) فقط خمسمائة الف دينار لا غير، وتقديم براءة الذمة من الهيئة العامة للضرائب او احد فروعها.. وبعكسه يحرم من المشاركة في المزايدة ويتحمل من ترسو عليه المزايدة اجور الدلالية والاعلان.. مع التقدير

المدير العام
رئيس مجلس الادارة

جمهورية العراق
مفوضية النزاهة العامة

تحت شعار
نظام رواتب عادل وفعال خطوتنا الاولى للقضاء على الفساد في عراق ديمقراطي

من اجل محاربة الفساد ومن اجل النهوض بالمستوى المعيشي للموظفين في البلد..

تقيم مفوضية النزاهة العامة مؤتمرها الاول الخاص بتعديل نظام رواتب موظفي الدولة الذين عانو في الفترة السابقة من تدني مستوى الدخل المعيشي لهم ولاسرهم .. ومن اجل بناء مجتمع يرتقي الى مستوى حياة الشعوب المتقدمة اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا.

وزارة البلديات والاشغال
اعادة اعلان رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٥
تجهيز وتنفيذ مشروع ماء قراج

تعلن اللجنة المركزية لدراسة وتحليل العطاءات في وزارة البلديات والاشغال عن وجود مناقصة سرية لتنفيذ الاعمال المدنية والنصب لمشروع ماء قراج وفق الشروط والمواصفات الفنية (volume 2)، والخرائط العامة للمشروع. فعلى الراغبين بالاشتراك في المناقصة من الشركات العراقية ذات التصنيف الاول ولها خبرة في تنفيذ مشاريع الماء والشركات الاجنبية ذات الاختصاصات في مشاريع الماء والخبرة المسجلة في دائرة تسجيل الشركات بوزارة التجارة، الحضور إلى مقر المديرية العامة للماء الكائن في الميدان / بناية محافظة بغداد سابقاً للحصول على وثائف المناقصة لقاء مبلغ مقداره (٣٠٠٠٠٠) ثلاثمائة الف دينار عراقي غير قابل للرد على ان يتم تقديم العطاء داخل ظرف مختوم يكتب عليه اسم المناقصة ورقمها ويحتوي بداخله على ظرفين منفصلين مختومين يتضمن الاول العرض الفني ويتضمن الثاني العرض التجاري ويهمل العطاء في حالة عدم تقديم المستمسكات المدرجة ادناه:
١-تقديم هوية التصنيف الصادرة من وزارة التخطيط "سارية المفعول".
٢-تقديم استشهاد من الهيئة العامة للضرائب يؤيد سلامة موقفه الضريبي وبراءة ذمته "اصلية + مصورة".
٣-تقديم تأمينات اولية بشكل وديعة نقدية او صك مصدق او كفالة مصرفية من احد المصارف العراقية بنسبة ٢٪ من مبلغ العطاء او ١٥٠ مليون دينار وان تستكمل الشركة التأمينات وفقاً للنسبة المحددة عند الاحالة وقبل اكمال التعاقد.
٤-قائمة مفصلة بالاعمال المماثلة التي قامت الشركة بتنفيذها لمشاريع الماء مع ذكر الجهة التي قامت بالعمل لحسابها.
٥-الوثائق الخاصة بتكوين الشركة والتعريف بها.
٦-ارفاق وصل القبض عند تقديم العطاء.
٧-تقديم اسماء الشركات المجهزة للمعدات ومناشئها والمعروفة عالمياً.
٨-تقديم عرض فني تفصيلي لكافة الفقرات في جدول الاسعار في (VOLUME1, VOLUME2) وبكافة المواصفات المطلوبة.
٩-تقديم كتلوكات (نسخ اصلية) لكافة المعدات الميكانيكية والكهربائية ترفق مع العرض الفني.
١٠-تسعير مفردات الجدول المرفق مع volume2 وبالتفصيل واضافة الفقرات غير الموجودة والمذكورة في المواصفات.
١١-تتحمل الشركة التي يحال عليها المشروع اعداد التصاميم الانشائية كاملة بعد اجراء فحص التربة مع الحسابات التصميمية والتي تكون مطابقة للخرائط الميكانيكية والكهربائية المقدمة من قبل الشركة والمصادق عليها من قبل الدائرة.
١٢-على مقدمي العطاءات زيارة الموقع والاستفسار عن كل تفاصيل العمل قبل التقديم وتقديم وصف تفصيلي للموقع.
١٣-مدة تنفيذ العمل (١٨) شهراً.
١٤-الدائرة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات سعراً.

❖تتحمل الشركة التي يحال بعهدتها العمل كافة الضرائب والرسوم التي تفرض من قبل الدولة.
❖تتحمل الشركة التي ترسو عليها المناقصة اجور نشر الاعلان.
وسيكون آخر موعد لتقديم العطاء (يوم الغلق) إلى سكرتير لجنة فتح العطاءات المركزية في الساعة الثانية عشرة من يوم (الاحد) الموافق (٤ / ٩ / ٢٠٠٥) وذلك في بناية الوزارة في المنصور.

وكيل الوزارة للشؤون الفنية